Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi
İlâhiyat Fakültesi Dergisi
The University of Kahramanmaraş Sütçü Imam
Review of The Faculty of Theology
ISSN-1304-4524

İmam Buhârî'nin el-Edebü'l-Müfred İsimli Eserindeki Metodu

The Methodology of Imām al-Bukhārī In al-Adab al-Mufrad

Yazar / Author

Muhammed Saeed ALMAJD

Öğr. Gör., KSÜ İlahiyat Fakültesi Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı. Kahramanmaraş / TÜRKİYE

malmajd@ksu.edu.tr

https://orcid.org/0000-0001-8287-3777

Makale Türü/ Article Types: Araştırma Makalesi /Research Article
Makale Geliş Tarihi/ Date of Receipt: 03/05/2018
Makale Kabul Tarihi / Date of Acceptance: 22/06/2018
Makale Yayın Tarihi: 30/06/2018
Yayın Sezonu/Pub Date Season: Ocak-Haziran / January-June
Yıl/Year: 16 **Sayı/Issue:** 31 **Sayfa /Page:** 233-279.
Atıf/Citation: Almajd, Muhammed Saeed. "İmam Buhârî'nin el-Edebü'l-Müfred İsimli Eserindeki Metodu". *KSÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi* 31 (Haziran 2018): 233-279.
● *Bu makale iThenticate programında taranmış ve intihal içermediği tespit edilmiştir.*

KSÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi
31 (Haziran 2018): 233-279.

İmam Buhârî'nin el-Edebü'l-Müfred İsimli Eserindeki Metodu

Öz

Meşhur hadis âlimlerinden İmam Buhârî, en büyük muhaddislerden kabul edilmektedir. İslam kütüphanelerine kendisinden sonra gelen nesillerin faydalandığı zengin bir hazine bırakmıştır. İmam Buhârî'nin *el-Edebü'l-Müfred* isimli kitabı, Müslümanlar için bir bakıma hadis ve ahlak kaynağı sayılmaktadır. Bu yönüyle bu eser İslâm ahlakı ve nebevî âdâp konusunda İslâm âlimlerinin kendi yöntemini elde ettiği kıymetli bir eserdir.

Bu araştırma, söz konusu kitabın önemini ve konusunu açıklama, eserin müellifine nispetinin doğruluğunun yanı sıra, İmam Buhârî'nin metin ve isnad alanındaki yöntemini beyan etmeyi hedeflemektedir. Çalışmamızda müellifin, isnad açısından ricâl ilmi, hadis tahammül ve eda yolları, senetler hakkında bir takım tespitler yapma; metin açısından ise bâb başlıkları, muhteva değerlendirmesi, metinlerin tekrarı ve kısaltılması gibi konulardaki yöntemini ele almaya gayret ettik.

Öte yandan bu çalışma, amellerin faziletleri hakkında İmam Buhârî'nin zayıf hadisle amel etme konusundaki görüşlerini açıklamayı amaçlamaktadır. Zira bu mesele hakkında özellikle İmam Buhârî'ye sonraki asırlarda büyük eleştiriler yöneltilmiştir.

Ayrıca araştırmamız genel olarak şer'i ilimleri elde etmek isteyen, özellikle de hadis ilminde uzmanlaşmak isteyen kimseler için muhaddislerin senet ve metne dair metodunu öğrenmenin önemini vurgulamaktadır.

Anahtar Kelimeler: Edebül-Müfred, Buhârî, Hadis, Amellerin faziletleri, Zayıf hadis, Metod.

The Methodology of Imām al-Bukhārī In al-Adab al-Mufrad

Abstract

Imām al-Bukhārī is considered as one of the prominent ḥadīth scholars, and he enriched the Islamic library with a great number of valuable books of prophetic ḥadīth. Prophetic manners and character are considered as the pure source from which the entire Islamic nation derive their unchangeable moral system and nations are valued by their own morality. This is why the book of al-Bukhārī's book entiteled *al-Ādāb al-mufrad* can be considered as a reference in terms of ḥadīth and ethics for the entire Muslim nation.

This study aims to show the prominent status of this book and the issues it tackles. It also proves the authenticity of its authorship and shows Imām al-Bukhārī's methodology as regards the isnād (narration) and matn (text) of prophetic ḥadīth. The isnād is dealt with from the perspective of narrators, varieties of ascriptions, ways of reporting and reception of ḥadīth, and comments on and judgment of ascriptions. As for the matn is studied from the viewpoint of division of topics, comments on texts, repetition of texts, and summing up of texts.

The study also aims to show Imām al-Bukhārī's attitude as regards the use of weak ḥadīth in good manners – an issue of great controversy and misunderstanding in modern times.

The study further seeks to show the importance of the knowledge of the methodology of ḥadīth scholars for students of *sharīʿa* in general and for specialists of prophetic ḥadīth in particular.

Keywords: Imām al-Bukhārī**,** ḥadīth**,** good manners**,** weak, methodology.

منهج الإمام البخاري في الأدب المفرد

مقـدمـة

لقد أيّد الله هذا الدين بمواهب نادرة عجيبة فتح كتابهُ الحكيم مغاليقها، وسدَّد حديث نبيِّه الكريم نهجها، فبّزت الدنيا وفاقت العالم بما قدمت من علوم وأنجزت من حضارة، كان منها أئمة الحديث رضوان الله عليهم أجمعين من الصحابة فالتابعين ثم من بعدهم، فحفظوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صدورهم بتلك الحافظة العجيبة، وأودعوه الصحف زيادة في الحفظ والضبط، ثم جمعوه في مصنفات حمايةً له من النسيان والغلط، إذ طالت الأسانيد وتشعبت، وكثرت الروايات لكل حديث وتعددت، فأعيى الحوافظ ضبطُها بدقة، وأعوزت ذاكرة الصدور مساعدة ذاكرة السطور، فكثرت أنواع الكتب المؤلفة في الحديث الشريف، وتنوعت مناهج مؤلفيها واختلفت أساليبهم ومقاصدهم فيها.

وهكذا كان من الأهمية بمكان أن يعلم طالب الحديث مناهج المحدثين في الرواية، تلك المناهج التي ضبطت ضبطاً لا يقاربه ضبط، سواء في الرواية الشفهية أو في الرواية الكتابية، وهكذا يستطيع الطالب فهم مقاصد المحدثين الفنية في علم الحديث والتفقه فيه، وقد اخترت كتاب الإمام البخاري رحمه الله المسمى (الأدب المفرد)، وقمت بقراءته ودراسته للتعرف على منهج هذا الإمام فيه سنداً ومتناً من حيث الصناعة الحديثية، لا من حيث موضوعات المتن و نقده.

أهمية البحث وسبب اختياره

الأدب المفرد كتاب مهم مفيد في بابه، بل في مصنفات الحديث عموماً لكونه من تصنيف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، وقد اخترته لأسباب عديدة أذكر منها.

1 – أنه كتاب مهم في بابه مهم في مقصده، فهو كتاب في الآداب والأخلاق الاجتماعية، ولا شك أن تهذيب الأخلاق والتحلي بالآداب والفضائل في كل شأن من شؤون الحياة أمرٌ من لباب الشريعة ومقاصدها الرفيعة، وفي سيرة نبيّنا محمد تمام مكارم الأخلاق وكريم الشيم، ولا شك أن قيام إمام كالبخاري بجمع كتاب حافل في الأدب

والأخلاق أسوة بابن المبارك (ت:181) وأحمد بن حنبل (ت:241) وغيرهما لهو خير دليل على أهمية هذا الموضوع ومكانته بين أبواب الدين.

2 – هذا الكتاب – وهذا من أهم دواعي اهتمامي به – يعد حجَّة واضحة على جواز واستحباب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بشروطه، لا سيما وقد وافقه جمهور المتقدمين والمتأخرين في ذلك[1]، لكن الغريب كما سيأتي معنا أن عدداً من العلماء نسب إلى البخاري أنه يمنع من العمل بالحديث الضعيف مطلقاً وأنه لا يحتج إلا بالصحيح!! لكن هذا الرأي منقوض وهذا الإدعاء مردود بما سنثبته خلال الكلام عن الصنعة الحديثية ومراتب الرواة الذين اختارهم وروى عنهم ودرجة الأحاديث التي نقلها وأثبتها في كتابه الأدب المفرد.

3 – أنه لم ينل ما يجب من دراسة صنعته الحديثية وبيان منهجه في السند والمتن وطرق الرواية على الرغم من جلالته وجودته، وعلى الرغم من اهتمام العلماء به كالشيخ السيد فضل بن السيد أحمد علي الحيدر آبادي (ت 1399) الذي شرحه في كتابه (فضل الله الصمد) وحققه من بعده الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والأستاذ صالح الشامي واهتم بترتيبه وغيرهما.

وقد وقفت على أسماء بعض الرسائل العلمية المتعلقة بكتاب (الأدب المفرد) في الجامعات السعودية لكنها في مجال الحديث الموضوعي وليس علوم الحديث ومناهج المحدثين تناولت الموضوعات الأخلاقية والدعوية والصحية في أحاديث الأدب المفرد وهي مختلفة المقصد والمنهج عن مقالتي هذه، كما أنني وجدت مقالة بعنوان (**الادب المفرد للإمام البخاري تعريفه وجهود العلماء نحوه**) للدكتور خالد بن مرغوب بن محمد أمين الأستاذ المشارك في كلية الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد

[1] سيأتي الكلام عن ذلك في نقل السيوطي والسخاوي فمن أشهر المتقدمين أحمد وسفيان الثوري وابن عيينة والترمذي وغيرهما، ومن المتأخرين ابن الصلاح والنووي والعراقي وابن حجر وغيرهما.

نشرت المقالة في مجلة الحديث الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي التابع للكلية الجامعية الإسلامية العالمية في ولاية سلانجور بماليزيا، السنة الخامسة العدد التاسع (2015)، لكنها أيضاً اقتصرت على تعريف عام بالكتاب و محاولة جمع ما قدم من جهود حوله فهي مقالة تعريفية بالجملة ليس فيها غوص في ثنايا التعريف بالمنهج العلملي للكتاب و جوانب الصنعة الحديثية المتمثلة بطريقة المؤلف في عرض السند والمتن وطرق الرواية وما شابه ذلك، وهي عبارة عن نقول واقتباسات ليس فيها لاستقراء الكاتب ومقارنته و استنتاجاته نصيب وافر، كما أنه لم يرجع إلى المصادر القديمة بل اكتفى لامتأخر في أغلب الأحيان، واعتمد منهج الألباني وأحكامه على أحاديث الكتاب و نسبة تصحيحه وتضعيفه وهذا غير معتم ألبتة فأحكام الألباني اعترض عليها العلماء و أبرزوا تناقضاته في أكثر من موضع، إلى غير ذلك من الملاحظات التي لست بصدد بيانها في هذا الموضع إنما قصدت بيان أنه على الرغم من كون المقالتين تتناولان كتاب الأدب المفرد فإن هناك اختلافاً بين مقالتي وبين مقالته في العنوان والمنهج والهدف، ففي مقالتي تناولت الصنعة الحديثية من جوانب متعددة من حيث أنواع الأحاديث و ومن حيث الصنعة الإسنادية و من حيث طرق عرض المتون وتوسعت كثيراً في تناول مسألة العمل بالضعبف في فضائل الأعمال والتي لم يتعرض إليها كاتب المقالة الثانية نهائياً في مقالته.[2]

2 وهناك دراسة على شبكة الانترنت على شكل مقطع صوتي مدته 32 دقيقة تقريباً بعنوان (منهج الإمام البخاري ومنهجه في الأدب المفرد) للشيخ عبد الله السعد، لم أجدها مكتوبة أو مطبوعة!! وهو درس عام للشيخ يشرح فيه آراءه في مناهج المحدثين باختصار، وليست دراسة علمية أكاديمية إطلاقاً، أغلبها نصائح وقصص، وبالخلاصة هي ليست كافية أبداً ويقول فيها: (الضعيف في الأدب قليل ومنجبر) وهذا غير صحيح وسيأتي تفصيل ذلك، وللتهرب من القول بأن البخاري يعمل بالضعيف في فضائل الأعمال – وهو أي عبد الله السعد لا يقبل الضعيف كالألباني –لجأ السعد إلى القول بأن ذكر الضعيف في الأدب المفرد يدل على العمل بهذا الحديث لا العمل بالضعيف بشكل عام وبشروطه التي سنأتي على ذكرها.
https://www.youtube.com/watch?v=1M07m0L--U0

منهج البحث

يعتبر المنهج الذي سلكته في بحثي عموماً منهجاً استقرائياً، حاولت فيه استظهار منهج الإمام البخاري في كتابه الأدب المفرد، من خلال قراءته والتدقيق في أسانيده ورجاله، ومتونه وتراجمه، وأنواع الحديث فيه. **وهناك ملاحظة مهمة تتعلق بمنهجي في العزو** حيث إني ذكرت أمثلة كثيرة من أحاديث الأدب المفردة لتكون شواهد على صحة دراستي واستقرائي، وعددها يفوق 120 مثالاً، لذلك لم أجعل العزو والإحالة في الهامش أسفل الصحيفة حتى لا يزيد حجم المقالة بمقدار 120 سطر على أقل تقدير، لذلك اكتفيت بذكر أرقامها فقط في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، واضعاً حرف (ح) قبل الحديث وحرف (ب) قبل الباب دون العزو إلى الصفحة، علماً أن ترقيم الأحاديث والأبواب في طبعة عبد الباقي وشرح الجيلاني واحد مما يسهل الرجوع إليهما.

تعريف مناهج المحدثين:

هذه العبارة «مناهج المحدثين» مركب إضافي يتألف من كلمتي (منهاج + محدث). **المناهج:** جمع مَنْهَج، وهو كالنَهْج والمنهاج: الطريق الواضح[3]. **والمحدثون:** جمع محدث، اسم فاعل من حدَّث، والحديث من حدُث نقيض قدُم. **والحديث:** الجديد ويطلق على الخبر[4].

وقد غلب استعمال المحدث في العرف العام والخاص على المشتغل بالحديث النبوي، وهكذا يمكن القول إنه المعنى المراد **اصطلاحاً** من قولنا مناهج المحدثين: «الطرق التي يتبعها المحدثون في رواية الحديث، وتصنيفه، وسياق أسانيده، والمقاصد الفقهية والفنية الإسنادية التي يرمزون إليها من ذلك». ولدراستها فوائد عديدة ذكرها العلماء وتوسعوا فيها[5].

[3] مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط (بيروت: مؤسسة الرسالة,1993), 266.

[4] المرجع السابق, 214.

[5] نور الدين عتر, مناهج المحدثين (دمشق: دار الفكر,2004), 28 – 30. علي البقاعي, مناهج المحدثين (بيروت:

المبحث الأول: اسم الكتاب، نسبته إلى مؤلفه، موضوعه[6].

1. اسم الكتاب

اتفق جميع من تعرض لترجمة البخاري الأتية أو لخدمة هذا الكتاب أو العزو إليه أو الإشارة إليه أن اسمه (الأدب المفرد). فقد طبع الكتاب أكثر من ثماني مرات في الهند والقسطنطينية والقاهرة والشام، أشهرها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي بدار البشائر ببيروت، ثم سمير الزهيري بمكتبة المعارف بالرياض، ثم صالح الشامي بدار القلم بدمشق وقد أعاد ترتيبه، كما قسمه الألباني إلى صحيح وضعيف وطبعهما بمكتبة الدليل بالرياض، وشرحه عالم الهند الشيخ فضل الله الحيدرآبادي الجيلاني وذكر أصوله المخطوطة[7] الكثيرة، وكلها أجمعت على تسميته «الأدب المفرد».

وقد تعرض لسبب تسميته كذلك محدث المغرب العلامة الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في رسالته الجامعة حيث قال: «والأدب المفرد أي الذي أفرد بالتأليف احترازاً عن كتاب الأدب الذي هو من جملة الجامع الصحيح، يشتمل على أحاديث زائدة عما في الصحيح وفيه قليل

دار البشائر الإسلامية,2003), 20 – 23 .

[6] لم أترجم لحياة البخاري هنا لأنه ليس من صلب البحث، ولاشتهار حياته وعدم وجود مواقف ذات صلة قريبة تتعلق بكتاب الأدب المفرد و ما يتعلق بحالة تأليفه، فالترجمة المطولة لا تناسب المقالة، والترجمة المختصرة قد لا تجد رابطاً مع موضوع الكتاب، وللتوسع يمكن مراجعة المصادر و المراجع الآتية: أحمد بن علي الخطيب, تاريخ بغداد (بيروت: دار الكتب العلمية,2002), 4:2. وما بعدها. محيي الدين النووي، تهذيب الأسماء واللغات (بيروت: دار الفكر, 199), 86:2. وما بعدها. تاج الدين السبكي, طبقات الشافعية الكبرى (القاهرة: دار هجر,1993), 212:2. وما بعدها. وقد أفرد له ابن حجر ترجمة مستقلة سماها (هداية الساري) 479:1. وما بعدها. وكذا العجلوني من المتأخرين سماها (الفوائد الدراري) وقد تكلم فيه عمن أفرد البخاري بالترجمة.

[7] فضل الله الجيلاني, فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد (حمص: المكتبة الإسلامية), 1: 15.

من الآثار الموقوفة وهو كثير الفائدة، وذكر الأمير أنه كتاب ضخم نحو عشرة أجزاء، والذي رأيناه فيه مجلدة لطيفة مشتملة على نحو من مائة وعشرين ورقة...»[8].

2. نسبته إلى مؤلفه

نسبته للإمام البخاري لا شك فيها، أما من ناحية سماعات الكتاب والمخطوطات فحدث ولا حرج.

وبالنظر للكتب المفهرسة فأقدم كتاب – وقفت عليه – ورد فيه ذكر كتاب الأدب المفرد للإمام البخاري هو كتاب (الفِهرِست) لابن النديم (ت:380) ونص كلامه: «أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري من علماء المحدثين الثقات، له من الكتب كتاب التاريخ الكبير، وكتاب التاريخ الصغير، وكتاب الأسماء والكنى، وكتاب الضعفاء، وكتاب الصحيح، وكتاب السنن في الفقه، وكتاب الأدب..... »[9].

وأكثر من تحدث عن تخريج أحاديثٍ أو رواةٍ ذُكروا في الأدب المفرد الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث شهاب الدين ابن حجر العسقلاني فقد أشار إليه في مواضع بالمئات في أغلب كتبه في الإصابة وتعجيل المنفعة وتهذيب التهذيب ولسان الميزان وتغليق التعليق والقول المسدد وفي شرحه على الصحيح المسمى فتح الباري حتى إنه في المقدمة وحدها أشار إليه في خمسة عشر موضعاً[10]، كما أنه ذكره في كتابه (المعجم المفهرس) الذي يجرد فيه أسانيده إلى الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة.

فقد ذكره وذكر إسنادين له إلى الإمام البخاري صاحب الكتاب قراءةً على شيخه شرف

[8] محمد بن جعفر الكتاني, الرسالة المستطرفة (بيروت: دار البشائر الإسلامية, 1986), 53.

[9] محمد بن النديم, *الفهرست* (بيروت: دار المعرفة), 286.

[10] ابن حجر العسقلاني, هدي الساري (بيروت: دار المعرفة), من المواضع 15 – 20 – 22 – 30 – 43 – 44 – 49.

الدين أبي بكر بن جماعة، والثاني سماعاً من شيخه أحمد بن حنبل المقدسي[11].

3. موضوعه والعلاقة بينه والجامع الصحيح

قد يظن البعض أن مادة الكتاب قد أخذها الإمام البخاري من مادة كتاب (الأدب) في الجامع الصحيح، فالإمام البخاري أفرد كتاباً في جامعه سماه كتاب (الأدب) وهو الكتاب الثامن والسبعون في الصحيح تضمن هذا الكتاب (128) باباً، و(257) حديثاً، وبدأ هناك بنفس الحديث الذي بدأ فيه في الأدب المفرد حيث صدر الكتاب بقوله سبحانه وتعالى: { ووصينا الإنسان بوالديه حسناً } [العنكبوت: 8]، ولكن كتابنا هنا (الأدب المفرد) اشتمل على الكثير الكثير مما ليس في كتاب الأدب في الجامع، جمع فيه الإمام البخاري مادة الكتاب من عدد كبير من الكتب الأخرى الواردة في الجامع نفسه، إضافة إلى أحاديث أخرى مما ليس في الجامع، وبلغ مجموع الأحاديث (1332) حديثاً في (644) باباً، ونذكر هنا على سبيل المثال: **كتاب الاستئذان**: ومنه أخذ آداب السلام والاستئذان. **كتاب المرضى**: ومنه أخذ عيادة المرضى. **كتاب الطب**: وقد أخذ منه موضوع الفأل والطيرة. **كتاب الإيمان**: ومنه أخذ ما يتعلق بالحبّ والألفة.

وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أن الإمام البخاري قد وضع في هذا الكتاب معالم لنظام الأخلاق والآداب، ولم يتقيد بما جاء في كتاب الأدب من الجامع الصحيح، وأراد أن يكون هذا الكتاب دستوراً لكل فرد مسلم في بنائه الأخلاقي، يرسم له طريقة إلتزامه بآداب الإسلام في حق نفسه وفي أمر تعامله مع الآخرين[12].

بعدما تعرفنا على موضوع الكتاب بشكل عام ويعد تأكد القارئ من صحة نسبة

[11] ابن حجر العسقلاني, المجمع المؤسس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (بيروت: دار المعرفة,1994), 84.

[12] محمد بن إسماعيل البخاري, الأدب المفرد (دمشق: دار القلم,2002), 13.

الكتاب إلى البخاري ننتقل الآن لبيان منهج البخاري في تصنيف الكتاب وما ضمّنه من أحاديث وأسانيد ومتون.

المبحث الثاني: أنواع الحديث في الأدب المفرد

توسع العلماء كثيراً في بيان أنواع الحديث تبعاً لتقسيماتها المتعددة، ولكننا في بحثنا هذا سنتكلم عنها – من حيث وجودها في الأدب المفرد – مقتصرين على نوعها من جهة من أضيف إليه ونوعها من جهة القبول والرد ملحقين بعض الأمور الظاهرة في الكتاب.

المطلب الأول: أنواع الحديث من جهة من أضيف إليه

عادة عندما نتكلم عن هذا التفصيل نذكر المرفوع والموقوف والمقطوع، وسألحق به أيضاً الحديث القدسي لتمام الفائدة.

1 – الحديث القدسي: هو ما أضيف إلى رسول الله وأسنده إلى ربه مثل: «قال رسول الله فيما يرويه عن ربه» أو «قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله»[13] ومن أمثلته:

1 – (ح: 490) ... عن أبي ذر عن النبي، **عن الله تبارك وتعالى قال**: «**ياعبادي** إني قد حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، **يا عبادي** إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب ولا أبالي، فاستغفروني أغفر لكم.....» إلخ.

2 – (ح: 907) .... عن زيد بن خالد الجُهَني أنه قال: صلّى لنا رسول الله صلاة الصبح بالحديبية، على أثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف النبي أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال: بِنَوْء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب».

[13] نور الدين عتر, منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر,1997), 323.

2 – الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو وصف[14]، وهذا النوع موجود في كتابنا كثيراً جداً في (939) حديثاً، وأمثلته كثيرة سنتذكر منها:

1 –(ح: 22)... قال النبي « من برَّ والديه طوبى له، زاد الله في عمره ».

2 –(ح: 1209).. عن جابر قال: كان النبي لا ينام حتى يقرأ { تبارك } و { ألم تنزيل } السجدة.

3 – الحديث الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يتجاوز به إلى رسول الله[15].

1: (ح: 7).. عن ابن عباس قال: ما من مسلم له والدان مسلمان يُصبح إليهما محتسباً إلا فتح الله له بابين – يعني من الجنة – وإن كان واحد فواحد، وإن أغضب أحدهما لم يرض الله عنه حتى يرضى عنه، قيل وإن ظلماه، قال: وإن ظلماه.

2: (ح: 866).. عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: الشعر منه حسن ومنه قبيح فخذ بالحسن ودع القبيح، ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعاراً منها القصيدة فيها أربعون بيتاً، ودون ذلك.

3 – الحديث المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي[16]. ومن أمثلتها:

1- (ح: 109)..... عن الحسن – أي البصري – أنه سئل عن الجار ؟

فقال: أربعين داراً أمامه، وأربعين خلفه، وأربعين عن يمينه، وأربعين عن يساره.

---

[14] المرجع السابق, 325.

[15] المرجع السابق, 326.

16 المرجع السابق, 327.

2- (ح: 140).. عن أسماء بنت عُبَيد قال: قلت لابن سيرين: عندي يتيم، قال: اصنع به ما تصنع بولدك، اضربه ما تضربُ ولدك.

المطلب الثاني: أنواع الحديث من حيث القبول والرد

أنواع الحديث من حيث القبول والرد ثلاثة: صحيح بقسميه، وحسن بقسميه، وضعيف، وهذه الأنواع الثلاثة موجودة وبشكل واضح في الأدب المفرد، فكثير من أحاديث الأدب المفرد موجود في الصحيحين، وعدد جيّد منها موجود في الترمذي مما حكم بحسنه، ويوجد فيه أيضاً عدد جيّد من الضعيف، وسأعرض مثالين لكل واحد منها مع ملاحظة إفراد الضعيف ببحث موسع لأهمية ذلك.

1 – الصحيح: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً[17].

(ح: 836) سمعت أبا هريرة عن النبي قال:« تسمَّوا باسمي ولا تَكَنَّوا بكنيتي، فإني أنا أبو القاسم ».

هذا الحديث أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب كنية النبي رقم [3539][18].

(ح: 104) عن ابن عمر قال: قال رسول الله: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيوَرِّثه».

هذا الحديث البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب الوصاءة بالجار رقم [6015][19].

17 نور الدين عتر, منهج النقد, 242.

18 محمد بن إسماعيل البخاري, الجامع الصحيح (الرياض: دار السلام,2000), 595 .

19 المرجع السابق,1052 .

2 –الحسن: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه غير شاذ ولا معلل[20].

(ح: 300) عن النبي قال: «من أصبح آمناً في سِرْبِه، معافىً في جسده، عنده طعام يومه، فكأنما حيزت له الدنيا». هذا الحديث رواه الإمام الترمذي في سننه وقال: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب»[21].

(ح: 115) عن رسول الله قال: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره». هذا الحديث رواه الإمام الترمذي في سننه وقال: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب»[22].

3 –الضعيف: هو ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول، وشروط الحديث المقبول ستة: العدالة والضبط (ولو لم يكن تاماً)، الاتصال، فقد الشذوذ، فقد العلة القادحة، العاضد عند الاحتياج إليه وأنواعه كثيرة بلغت في إحصاء الشيخ محمد السماحي (510) مع إمكان الزيادة[23].

والحديث الضعيف موجود بلا شك في الأدب المفرد ولأهمية ذكر الإمام البخاري للضعيف في كتابه الذي موضوعه فضائل الأعمال فصلت هذا الموضوع في مطلب مستقل.

العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اتفق العلماء على حجية الحديث الصحيح والحسن في أبواب الحلال والحرام، ونصوا على أن الحديث الضعيف لا يعمل به في إثبات الأحكام أصالةً، أما العمل بالضعيف في فضائل الأعمال المتعلقة بالأخلاق والآداب والترغيب والترهيب فكانت من القضايا التي وقع فيها

20 نور الدين عتر, منهج النقد, 264.

21 محمد بن عيسى الترمذي, سنن الترمذي (الرياض: دار السلام,2000), كتاب الزهد، باب : في الوصف من حيزت له الدنيا، برقم [2346] 536.

22 المرجع السابق، كتاب البر والصلة، باب : ما جاء في حق الجوار، برقم [1944] 452.

23 نور الدين عتر, منهج النقد, 286 – 287 .

اختلاف بين العلماء، هل نقبل الحديث الضعيف فيها أو لا؟ لكن في العصر الأخير انتشرت سلاسل الألباني الحديثية التي تدخل الحديث الضعيف بالموضوع وتطرحه بالتالي كلياً ؟!! هذا كله على الرغم من النقول الكثيرة جداً عما يزيد عن خمسين إماماً على أقل تقدير يثبتون ويجيزون العمل بالضعيف بشروطه في فضائل الأعمال.

وقد لخص السخاوي والسيوطي مذاهب العلماء حول العمل بالحديث الضعيف، فيما نقلاه عن الحافظ ابن حجر، وخلاصة مذاهب العلماء هي:

1_ لا يعمل به مطلقاً، وينسب لأبي بكر بن العربي.

2_ يعمل به مطلقاً وذلك إذا لم يكن في الباب غيره، وينسب للإمام أحمد وأبي داود من المحدثين وغيرهما.

3_ يعمل به في فضائل الأعمال بشروط هي: 1: ألا يشتد ضعفه.2: أن يكون مندرجاً تحت أصل معمول به.3: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، وهو مذهب جمهور العلماء[24].

ويعد صنيع البخاري في الأدب المفرد حجة دامغة لقبول أئمة الحديث الأثبات للعمل به في الفضائل والآداب والأخلاق والرقاق والمناقب، لاسيما وقد نسب بعضهم المنع من العمل

24 ملخصاً عن المصادر التالية:

شمس الدين السخاوي, القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (السعودية: مؤسسة الريان, 2002), 472. جلال الدين السيوطي, تدريب الراوي (دمشق: دار الكلم الطيب, 2006), 1:346 . اللكنوي, عبد الحي اللكنوي, ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية, 2001), 186. إلا أن في نسبة المنع لأبي بكر بن العربي نظراً, فقد ثبت عنه نصوص متعددة في عارضة الأحوذي تثبت عمله بالضعيف في الفضائل, كما أن ابن عراق الكناني نقل عنه في تنزيه الشريعة ما يؤيد عمله به, وقد نسب المنع لغيره كابن معين وأبي شامة وغيرهما, إلا أنها أيضا دعاوى ثبت عكسها, وهو بحث مهم لايمكن استيعابه في هذا البحث, ينظر تحقيق مذهب ابن العربي في تعليق الشيخ محمد عوامة على: شمس الدين السخاوي, القول البديع, 472. و محمود سعيد ممدوح, التعريف بأوهام من قسم السنن لصحيح وضعيف (دبي: دار البحوث,2000), 97. وما بعدها ففيهما توسع كبير في مناقشة مذهب المانعين, و نقل لنصوص العلماء العديدة التي تثبت عملهم بالضعيف بشروطه والله أعلم.

بالضعيف للإمام البخاري رحمه الله انطلاقاً من نظره لكتابه الجامع الصحيح، وقد تنبّه لهذا الخطأ الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على الكتاب الممتع (ظفر الأماني) للعلامة اللكنوي رحمه الله، لذا سأذكر أولاً كلام من نسب المنع للبخاري، ثم تعليق الشيخ أبو غدة عليه، ثم إثبات وجود الضعيف في الأدب المفرد.

فقد نسب المنع للإمام البخاري الشيخ جمال الدين القاسمي فقال بعد ذكر المانعين «... والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً يدل عليه شرط البخاري في صحيحه. »[25].

وكذلك الشيخ محمد زاهد الكوثري إذ قال: «والمنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب البخاري.... »[26].

ولقد علق على صنيع الشيخين الكوثري والقاسمي الشيخ أبو غدة فقال ناسباً قبول الضعيف للإمام البخاري: «وأفاد هذا الذي قدمته... أن ما قاله واستظهره الشيخ جمال الدين القاسمي في (قواعد التحديث) .... وما قاله شيخنا الكوثري في (المقالات) غير مُسَلّم ومنقوض بهذا الذي قدمته من صنيعه في الأدب المفرد»[27].

والضعيف موجود بلا شك أو ريب في كتاب الأدب المفرد ظهر لي ذلك واضحاً جلياً من خلال استقراء الكتاب مع النظر إلى تعريف الشيخ فضل الله شارِحِه بالرواة، وقد نبّه إلى ذلك وأيده بالأمثلة الشيخ أبو غدة حيث قال أولاً: «وعلى ما ذهب إليه الإمام أحمد وغيره من أئمة ذلك العصر.... جرى الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتابه (الأدب المفرد) **فأورد فيه جملة كبيرة من الأحاديث والآثار الضعيفة مستدلاً بها في الباب، وقد يكون الباب قاصراً عليها، وفي رواتها الضعيف والمجهول ومنكر الحديث والمتروك وأشباه**

25 جمال الدين القاسمي, قواعد التحديث (القاهرة: دار إحياء التراث,1961), 113. ونقل كلامه محمد عجاج الخطيب, أصول الحديث (بيروت: دار الفكر,1967), 384.

26 محمد زاهد الكوثري, مقالات الكوثري (مصر: محمد راتب الحاكمي), 54 – 55. وقد اكتفيت بالنقل عنهما فقط, وقد جاء من بعدهم كثير ممن يكرر ذلك فلا حاجة لتتبعهم.

27 اللكنوي, ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني, 182 – 186.

ذلك...»[28].

والآن إليك أمثلة من الأحاديث تثبت ذلك:

1 – (ح: 12) حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث قال: حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي حازم عن أبي مرة مولى عقيل أن أبا هريرة كان يستخلفه مروان وكان يكون بذي الحليفة... » فهذا الحديث من رجاله: « عبد الله بن صالح الجهني » قال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه غلط، قال أحمد: كان أمره متماسكاً ثم فسد بأخرة، متهم وليس هو بشيء، قال ابن المديني: ضربت على حديثه فما أروي عنه شيئاً، قال أبو علي صالح بن محمد: كان ابن معين يوثقه، وعندي أنه كان يكذب، قال ابن حبَّان: كان صدوقاً في نفسه وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به[29]. وعبد الله لم يذكره البخاري هنا فقط بل جاء في الحديث [40 و56 و64 و80 و84].

2 – (ح: 63) حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا سليمان أبو إدام قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول عن النبي قال:

«إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم». فهذا الحديث في إسناده «سليمان أبو إدام» وهو سليمان بن زيد.

قال يحيى بن معين: ضعيف ليس بثقة كذاب حديثه لا يسوى فلساً، قال ابن عدي: لم أر

28 اللكنوي, ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني, 182 – 186.

29 عبد الرحمن ابن أبي حاتم, الجرح والتعديل (بيروت: دار إحياء التراث,1953), 259:5. شمس الدين الذهبي, المغني في الضعفاء (قطر: دار إحياء التراث الإسلامي, 1995), 383:2. ابن حجر العسقلاني, لسان الميزان (بيروت: دار البشائر الإسلامية,2002), 282:7. الجيلاني, فضل الله الصمد, 56:1.

له حديثاً منكراً وهو قليل الحديث، قال النسائي: متروك الحديث، قال ابن حجر: ضعيف رماه يحيى[30].

3 – (ح: 137) حدثنا عبد الله بن عثمان قال أخبرنا سعيد بن أبي أيوب عن يحيى بن أبي سليمان عن أبي عَتَّاب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله: «خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه، وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين» يشير بأصبعيه. فهذا الحديث في إسناده «يحيى بن أبي سليمان». قال البخاري: منكر الحديث، قال ابن حجر: لين الحديث[31].

4 – (ح: 30) حدثنا الحسن بن بِشْر، قال: حدثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله «ما تقولون في الزنا وشرب الخمر والسرقة»، قلنا الله ورسوله أعلم، قال: «هُن الفواحش وفيهن العقوبة ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ الشرك بالله، وعقوق الوالدين» وكان متكئاً فاحتفز قال «والزّور».

فهذا الحديث من رجاله «الحسن بن بشر» وهو الحسن بن بشر الهَمْداني أبو علي، قال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن خِرَاش: منكر الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[32].

5 – (ح: 43) حدثنا بشر بن محمد، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا محمد ابن عبد الرحمن عن محمد بن فُلان بن طلحة عن أبي بكر بن حزم عن رجل من أصحاب النبي قال:

30 أبو حاتم ابن حبان, المجروحين (حلب: دار الوعي,1976), 366:1. أبو الفرج ابن الجوزي, الضعفاء والمتروكين (بيروت: دار الكتب العلمية, 1996), 19:2. ابن حجر العسقلاني, تقريب التهذيب (بيروت: مؤسسة الرسالة,1996), 251. برقم [2651].

31 أبو جعفر العقيلي, الضعفاء الكبير (بيروت: المكبة العلمية, 1994), 407:2. شمس الدين الذهبي, المغني في الضعفاء 737:2. العسقلاني, تقريب التهذيب, 591 برقم [7565]. الجيلاني, فضل الله الصمد, 424:2.

32 عبد الله ابن عدي, الكامل في ضعفاء الرجال (بيروت: دار الفكر, 1986), 320/2. عتر, المغني في الضعفاء, 157/1. العسقلاني, تقريب التهذيب, 158 برقم [1214]. الجيلاني, فضل الله الصمد, 92:1 .

كفيتك إن رسول الله قال: «إن الود يتوارث».

فهذا الحديث من رجاله «محمد بن فُلان» قال ابن حجر: مجهول، وإن كان محمد بن عبد الرحمن بن طلحة العَبْدَري كما قال فهو: ضعيف يسرق الحديث كما قال ابن عدي، وقال الدارقطني: متروك[33].

وقد اكتفيت بهذه الأمثلة إثباتاً لذكر الإمام البخاري الضعيف في كتابه، وقد ذكر الشيخ أبو غدة أمثلة أخرى وسنرى في الكلام عن رواة البخاري أمثلةً أخرى كثيرة.

المطلب الرابع: ثلاثيات البخاري (الإسناد العالي)

ألحقت هذا الجانب لأهميته في علوم الحديث، فعلو الإسناد والقرب من سيد العباد وأكابر الرواة مطمح بُذلت في الرحلة إليه الأرواح والمهج، ولا يبعد عنا ما جمعه الخطيب البغدادي في كتابه الماتع (الرحلة في طلب الحديث).

فالحديث الثلاثي هو: ما كان بين الإمام المصنف وبين النبي ثلاث وسائط[34].

وثلاثيات الإمام البخاري عددها (22) حديثاً في الجامع الصحيح، وقد وقفت منها على مثال في كتابنا الأدب المفرد وهو:

- (ح: 563) قال الإمام البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة الأَكْوع قال: قال النبي: «ضحاياكم لا يصبح أحدكم بعد ثالثة وفي بيته منه شيء، فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: «كلوا وادخروا، فإن ذلك العام كانوا في جهد فأردت أن تعينوا».

وقد وقفت على أحاديث أخرى ثلاثية ذكرها في الجامع، إلا أنه أوردها هنا أنزل درجة، وهذا

33 الذهبي, المغني في الضعفاء, 605:2. ابن حجر العسقلاني, تهذيب التهذيب (الهند: دار العلوم,1907), 479:9. العسقلاني, تقريب التهذيب, 492 برقم [6075]. الجيلاني, فضل الله الصمد, 111:1.

34 عتر,منهج النقد, 229 أي في روايته.

من فن الإمام البخاري في تعداد الأسانيد لغايات متعددة والله أعلم.

المبحث الثالث: صنعة الإسناد

وهي صنعة حديثية خالصة دقيقة تتعلق بالأسانيد وضبطها وترتيبها، ولقد قمت بقراءة ودراسة عدد جيد من أحاديث الكتاب وتوصلت إلى عدة ملاحظات سأدونها مرتّبة.

المطلب الأول: علم الرواة

أولاً: إن الإمام البخاري ذكر عدداً كبيراً من الرواة في كتابه، وكان ذكره لأسمائهم يتفاوت من شخص لآخر تبعاً لدرجة شهرته ومعرفته، أو وجود مشابه له اسماً أو كنية أو لقباً، وتمييزاً له مما يكون متفقاً ومفترقاً ومؤتلفاً ومختلفاً، وبالنظر لأسماء الرواة في غير موضوع نرى عدة ملاحظات سأدون أمثلة عليها ورقم الحديث أمامها.

آ – فهو تارة قد يذكر اسم الراوي منفرداً دون اسم أبيه أو لقبه أو نسبته كقوله: حدثنا قَبِيْصة. /أو حدثنا آدم. الحديث/ أو حدثنا إسحاق. (ح: 23).

ب: وتارة يذكر اسمه مع اسم أبيه كقوله: حدثنا موسى بن إسماعيل. (ح: 47) / أو حدثنا عيّاش بن الوليد. (ح: 33) / أو حدثنا عبد الرحمن بن شيبة. (ح: 45).

ج: وتارة يذكر اسمه مع اسم أبيه ونسبته كقوله: حدثنا ضَمْضَم بن عمرو الحنفي. (ح: 47) / أو حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري. (ح: 57) /أو حدثنا وائل بن داود الليثي. (ح: 74).

د: وتاردة يذكر كنيته فقط لاشتهاره بها كقوله: حدثنا أبو نعيم. (ح: 9) / أو حدثنا أبو عاصم. (ح: 4). / أو حدثنا أبو زرعة. (ح: 5) / أو حدثنا أبو الربيع. (ح: 38 – 121).

هـ: وتارة يذكر اسمه مع نسبته أو شهرته أو قبيلته أو عمله كقوله: حدثنا يزيد النحوي. (ح: 23) / أو حدثنا سليمان التَّيْمِي. (ح: 7) /أو حدثنا سعيد القَيْسي. (ح: 7).

و: وتارة يذكر الراوي باسمه وفي موضع آخر يذكره بكنيته فقط دون اسمه لاشتهاره بالاثنين كقوله: حدثنا أبو نعيم (ح: 9) وقال: حدثنا الفضل بن دُكَيْن (ح: 77) وهو نفسه.

ز: وتارة يذكر الراوي باسمه الأوّل مختصراً ثم يذكره مفصلاً في مكان آخر كقوله: حدثنا (حَجَّاج) في كثير من المواضع (ح: 7 – 169 – 172). وذكره كاملاً (حَجَّاج بن المِنْهال الأَنْمَاطِي) في (ح: 65 – 161).

وقوله: حدثنا (آدم) في (ح: 2) وذكره كاملاً (آدم بن أبي إياس) في (ح: 66).

ح: وبالنسبة للسفيانين:

1 – سفيان بن عيينة لا يذكره إلا مضبوطاً كما نرى: حدثنا (ابن عيينة) في (ح: 25) وغير موضع، أو حدثنا (سفيان بن عيينة) الحديث (ح: 133) وغير موضع.

2 – أما إن قال حدثنا (سفيان) فهو يريد به الثوري (ح: 9 – 751 – 804 -842) وغير موضع.

ط: أما الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: تارة يذكره (ابن شهاب) لاشتهاره بها (ح: 53) (ح: 56).

وتارة يذكره (الزهري) لاشتهاره بها أيضاً الحديث (ح: 70) (ح: 72).

ثانياً: روى الإمام البخاري في كتابه عن مجموعة من النساء ممن هن صحابيات أو دون الصحابيات من التابعيات وغيرهم منهن: أم الدرداء (ح: 18) أُنَيْسَة (ح: 133) أم سعيد (ح: 133) شُمَيْسَة العتكية (ح: 142) أم مهاجر (ح: 1249).

ثالثاً: درجات الرواة الذين روى عنهم متفاوتة، فلا شك أنه روى عن الثقات وجبال الرواية ومن هم في طبقهم، أو من يحسن الحديث لأجلهم، لكن من الملاحظ أيضاً كما قدمنا أنه روى عن جماعة من الضعفاء والمستورين والمجهولين، وسأذكر أمثلة منهم.

أما المستورون: منهم أبو بكر يحي بن النَّضْر الأنصاري المدني[35] (بخ) قال ابن حجر:

35 العسقلاني, تقريب التهذيب,625. برقم [7996].

مستور، وقد جاء في إسناد (ح: 36) / ومنهم: بن حَسَنَة الجُهني[36] (بخ) قال ابن حجر: مستور، وقد جاء في إسناد (ح: 66).

وأما الضعفاء: وهؤلاء كثير، وقد أشرنا إليهم في الكلام عن احتجاج البخاري بالضعيف في الأدب المفرد.

وأما المجاهيل: فمنهم محمد بن عبد الجبار (مجهول)[37] ورد في إسناد (ح: 65) / ومنهم عبد الله بن المِسَاوِر (مجهول)[38] ورد في إسناد (ح: 112) / ومنهم أبو عمر المِنْبِهي النَّخَعِيّ (مجهول)[39] ورد في إسناد (ح: 125).

وأما المبهمة أسماؤهم: منهم: قوله (عجوز من الكوفة) كما في إسناد (ح: 1245) وهي أم طلحة[40] / (رجل من قومه) كما في إسناد (ح: 1282) وهو يسار بن عبد أبو عزة[41] / قوله (عمة له حدثته) كما في إسناد (ح: 120) لم يذكرها أصحاب كتب الرجال[42] / قوله (امرأة من صَبَاح) كما في إسناد (ح: 975) هي من صباح عبد القيس، وصباح بطن في عبد القيس، وهي أعرابية مجهولة[43].

---

36 المرجع السابق, 689. برقم [8464].

37 الجيلاني, فضل الله الصمد, 138:1. العقيلي, الضعفاء الكبير,104:4. برقم [1662] العسقلاني, تهذيب التهذيب, 258:9 برقم [482].

38 المرجع السابق194:1. العسقلاني, تهذيب التهذيب, 24:6 برقم [42].

39 المرجع السابق211:1. جمال الدين المزي, تهذيب الكمال في أسماء الرجال (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1996), 115:34. برقم [7530].

40 الجيلاني, فضل الله الصمد, 670:2 .

41 المرجع السابق 699:2 .

42 المرجع السابق 206:1 .

43 المرجع السابق 452:2 .

المطلب الثاني: تعدد الأسانيد

إذا نظرت في كتب السنة المعتمدة كالبخاري ومسلم والترمذي، ثم نظرت في مدونات السنة السابقة عليها تجد أن السابقين كان جل اهتمامهم جمع الحديث واستيعابه في التأليف، إلى أن جاء الإمام البخاري ومن بعده من تلامذته، فوضعوا كتبهم في الحديث حسب الموضوعات التي قصدوها وكان لهم جميعاً مزيد العناية بفن الإسناد، فأتوا بطرق الحديث ومرويات الصحابة في الباب كل حسب شرطه وطريقته بذلوا في ذلك مجهوداً عظيماً، وأبدوا تفنناً عظيماً[44].

وقد ذكر العلماء أن هناك أهمية عظيمة جداً لمعرفة تعدد رواة الحديث وأسانيده واتفاقهم واختلافهم، حتى بان هناك أربعة من علوم الحديث ناتجة عن معرفة هذا الأمر، وهي المتابعات والشواهد والصحيح لغيره والحسن لغيره[45].

حتى إن الحافظ الإمام ابن حجر العسقلاني تحدث عن تكرار الأحاديث وتعدد الأسانيد في الجامع الصحيح وذكر فوائد كثيرة جداً لها بلغت إحدى عشرة فائدة وختم بقوله: «وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة، حتى لو لم تظهر فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يعد مكرراً بلا فائدة»[46].

بعد هذه المقدمة عن تعدد الأسانيد أقول: إن الإمام البخاري رحمه الله تعالى قد مشى في كتابه الأدب المفرد على ذلك وسأثبت بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك وسأكتفي بثلاث منها:

المثال الأول: (ح: 177) و (ح: 180) باب «من لطم عبده فليُعْتِقْه من غير إيجاب».

44 عتر, الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين (123) وقد استفدت منه كثيراً لاسيما في مقدمات المباحث والمطالب.

45 المرجع السابق 126 .

46 العسقلاني, هدي الساري, 15 .

آ – إسناداً:

(ح: 177) – حدثنا عمرو بن عون ومُسَدَّد قال: حدثنا أبو عَوانة عن فراس عن أبي صالح عن زَاذَان عن ابن عمر.

(ح: 180) – حدثنا موسى قال حدثنا: أبو عوانة قال حدثنا فراس عن أبي صالح عن زاذان أبي عمر قال كنا عند ابن عمر.

فهذا إسنادان مخرجهما واحد يبدأ عند أبي عوانة، ويختلفان فقط بـ:

1 – شيخ البخاري فالأول: عمرو ومسدد، والثاني: موسى، أما بقية السند فواحدة.

2 – طريق التحمل فالأول: عنعنة عن فراس ثم عن ابن عمر، والثاني: تحديث عن فراس ثم كنا عند ابن عمر.

وهناك فوائد لتعدد الإسناد منها إثبات الحديث، وإثبات أخذ أبي عوانة عن فراس بالتحديث وهو أمر مهم جداً.

ب – متناً: هناك زيادة في المتن الثاني، ذكر فيها أصل الحديث وسبب وروده، ولن أتحدث عنه هنا بل في الحديث عن المتن وتكراره في الأدب المفرد.

المثال الثاني: (ح: 192) و (ح: 193) باب «لا يكلف العبد من العمل ما لا يطيق».

آ – إسناداً:

(ح: 192) – حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني ابن عَجلان عن بكير بن عبد الله عن عَجلان عن أبي هريرة.

(ح: 193) – حدثنا عبد الله قال حدثني الليث قال حدثني ابن عجلان عن بكير أن عجلان أبا محمد حدثه قبيل وفاته أنه سمع أبا هريرة.

فهذان الإسنادان بدرجة علوّ واحدة ومخرجهما واحد يبدأ عند ابن عجلان ولكنهما يختلفان بـ:

1 – شيخ عبد الله بن يزيد فالأول: سعيد بن أبي أيوب، والثاني: الليث بن سعد، أما بقية السند فواحدة. وفي هذا فائدة أن عبد الله أخذه عن شيخين وفي ذلك زيادة قوة للحديث.

2 – طرق التحمل فالأول: عنعنة بكير عن عجلان، والثاني: تحديث.

كما أن هناك فوائد كثيرة ظهرت: فالأول ذكر عبد الله بن يزيد، والثاني ذكر عبد الله فقط. كما أن الأول لم يحدد وقت سماع بكير من عجلان، والثاني حدد وقت التحديث وهو قبيل وفاته، وهذه دقية عظيمة وفائدة مهمة جداً، لا سيما بالنسبة للمختلطين.

المثال الثالث: الأحاديث (ح: 206) و (ح: 212) و (ح: 214) ضمن 3 أبواب:
1 – باب العبد راع. 2 – باب الرجل راع في أهله. 3 – باب المرأة راعية.

(ح: 206) – حدثنا إسماعيل بن أبي أُويس حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.الحديث (عالي: أربعة رجال).

(ح: 212) – حدثنا عارم حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن بُكَير...الحديث (نازل: خمسة رجال).

(ح: 214) –حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرنا سالم عن ابن عمرالحديث (نازل: خمسة رجال).

فهذه ثلاثة أسانيد للحديث نفسه عن سيدنا ابن عمر، وهي مختلفة تماماً عن بعضها من عند شيخ البخاري إلى الراوي عن سيدنا ابن عمر وهذا التعدد يؤيد الحديث ويؤيد أصله ويقويه.

المطلب الثاني: طرق التحمل والأداء

من الأمور المهمة التي يجب الإشارة إليها في دراسة مناهج المحدثين هي طرق التحمل والأداء التي اتفق عليها المحدثون، وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري نفسه في الجامع الصحيح وعقد باباً سماه: باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أوأنبأنا[47].

وفصل القول في ذلك الحافظ ابن حجر وبيَّن بأنه: صحيح أن المتقدمين لم يفرقوا بينها، ولكن المتأخرين كانوا يراعون الفرق بينها لئلا تختلط أصول التحمل[48].

وطرق التحمل ثمانية: (السماع من الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، المكاتبة، الإعلام، الوصية، الوجادة)

1 – أما رواية البخاري عن شيوخه فكانت تقريباً في الكتاب كلّه بصيغة (حدثنا) وهي أعلى درجات التحمل عن الشيوخ، وهي الأكثر استعمالاً في الأدب المفرد، روى بها عن مئتين وشيخين في الأدب المفرد مختلفة بلادهم وأوطانهم.

2 – أما ضمن الأسانيد فهي:

آ – (سمعت) كما في الأحاديث (ح: 1 – 5 – 11 – 16 – 28 – 977 – 1202) وهي كثيرة الاستعمال فيما يزيد على مئة وثمانين مرة.

ب – (أخبرنا) كما في الأحاديث (ح: 4 – 6 – 42 – 43 – 20 – 23 – 1266 -1302) وهي كثيرة الاستعمال فيما يزيد على المئة والخمسين مرة.

ج – (أخبرني) كما في الأحاديث (ح: 4 – 22 – 35 – 309 – 371 – 385 – 841 – 10).

د – (أخبرتنا) كما في الأحاديث (ح: 1245).

47 البخاري, الجامع الصحيح, كتاب العلم, 40:1.

48 ابن حجر العسقلاني, فتح الباري (بيروت: دار المعرفة), 145:1.

هـ - (حدثني) كما في الأحاديث (ح: 12 – 50 – 120 – 191 – 265 – 337 – 587).

و – (حدثني) كما في الأحاديث (ح: 133 – 396 – 828 – 947 – 1023 – 1178).

ز – (عن) كما في الأحاديث (ح: 6 – 13 – 25 – 35 – 298 – 313 – 775) كثيرة جداً.

ح – (أنبأنا) مثل (ح: 169).

المطلب الرابع: جمع الشيوخ بالعطف والتحويل اختصاراً

لا شك أن أئمة الحديث كانوا يتحملون الحديث عن كثير من الشيوخ حرصاً على العلم وجمعه وحفظه، وتثبياً في الأخذ والرواية، ولئلا تحصل الإطالة في التحديث وعرض الأسانيد كما أخذوها عن شيوخهم، يلجأ العلماء اختصاراً لإحدى طريقتين.

آ – **الجمع بالعطف بين الشيوخ**، وقد اشتهر استعمالها عند كثير من المحدثين.

ب – **الجمع بالتحويل إلى الإسناد الآخر**، وقد اشتهرت كثيراً عن الإمام مسلم من خلال صنعته الإسنادية، وقد استعمل الطريقتين الإمام البخاري في صحيحه.

أما في الأدب المفرد فلم أرَ استعماله للتحويل فيما ظهر لي، وأما العطف فاستعمله كثيراً وهذه أمثلة عليه:

1 – (ح: 68): حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن **الأعمش والحسن ابن عمرو وفِطر** عن مجاهد.

2 – (ح: 177): **حدثنا عمرو بن عون ومسدد قالا حدثنا** حدثنا أبو عوانة.

3 – (ح: 1178): حدثنا موسى حدثنا عبد الله بن حسان العنبري حدثتني جدتاي **صَفِيَّة بنت عُلَيْبَة ودُحَيْبَة بنت عُلَيْبَة** وكانتا ربيبتي قبلة أنهما أخبرتهما قبلة.

ومن الاختصار أنه قد يذكر الإمام الإسناد والمتن، ثم بعده يكون هناك متن آخر بالإسناد نفسه، وهذا المتن ذو صلة بالأول فيختصر ولا يذكر الإسناد بل يقول: وقال.. وإليك مثال:

1 -باب: (من مات له سقط): (ح: 153) حدثنا محمد بن سلام أخبرنا، أبو معاوية، حدثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال: قال رسول الله: «أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله» ... (ح: 154) وقال: قال رسول الله: «ما تعدون في الرقوب؟». (ح: 155) وقال: قال رسول الله: «ما تعدون فيكم الصرعة ؟...».

المطلب الخامس: التعليق على الأسانيد

1 – التعليق بالتعريف بالرواة:

فقد كان يذكر أسماء الرواة كما هي في الإسناد الذي تلقاه عن شيوخه، وقد يعلق على بعض الرواة فيعرف بهم خشية اختلاطهم بغيرهم مما يتفق ويفترق أو يأتلف ويختلف، وهكذا ما يظهر له خوف اختلاطه يبينه أو يعلق عليه، وأمثلته كثيرة:

1 – حماد: هو ابن سلمة. (ح: 7) /2 – محمد بن شُرَحْبِيل: أخي بني عبد الدّار. (ح: 33).

3 – سليمان: هو ابن حيّان. (ح: 117) / 4– الفضل: يعني ابن المبشر. (ح: 126).

5 – يحيى: هو ابن كثير. (ح: 1218) / 6 – عمر: رجل من بني حنيفة هو ابن جابر (ح: 1192).

2 – التعليق على الإسناد ببيان وقت الرواية أو مكانها:

آ – أما **مكانها** كقوله:

1 – أن الحسن حدثه بواسط. (ح: 150)

2 – عن فَضَالَة بن عبيد وكان بمجمع من المجامع. (ح: 1267)

ب – أما **زمانها** كقوله: أن عجلان أبا محمد حدثه قبيل وفاته أنه سمع أبا هريرة. (ح: 193)

3 – التعليق بالتردد في السند إن كان هناك شك في الراوي أو اسمه:

آ – الشك والتردد في شخصية الراوي: كقوله «حدثنا هشام بن عروة عن أبيه – أو غيره – أن أبا هريرة. (ح: 44).

ب – الشك أو التردد في اسم الراوي: كقوله: «حدثنا عاصم الأحول عن شُمَيط أو سُمَيط عن أبي الأحوص (ح:1208).

4 – التعليق برفع الحديث أو وقفه: إن ذكر ذلك الرواة أو اختلفوا فيه:

(ح: 68) –حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش والحسن ابن عمرو وفِطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو – **وقال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي، ورفعه الحسن وفِطر –** عن النبي.

المطلب السادس: الحكم على إسناد الحديث

وهذا أمر مهم جداً لكونه من كلام المصنف نفسه، وهذا تجلى بعد سياق المتون فيبدأ بقوله: قال أبو عبد الله: .....

والأمثلة التي وقفت عيها صورتان: الأولى: في إسناده نظر، الثانية: أصح ما يروى في الباب.

أما قوله: في إسناده نظر فليس فيها جرح للراوي بالذات كما قرر العلماء، بل توقف منه في ثبوت هذا الأسناد الذي جاء من رواية هذا الراوي، أو في الإسناد الموصل إليه[49]، ومثاله:

49 اللكنوي, الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية, 2001), 388.

شمس الدين الذهبي, الكاشف (جدة: دار القبلة, 1992), 110. الكلام للمحق محمد عوامة.

1 – (ح: 918): حدثنا عبيد الله بن سعيد يعني أبا قدامة، قال: حدثنا بشر بن عمر الزّهْرَانِي، قال: حدثنا عكرمة بن عمّار، عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك.....

قال أبو عبد الله: **في إسناده نظر**.

2 – (ح: 1192): حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا سالم بن نوح، قال: أخبرنا عمر رجل من بني حنيفة هو ابن جابر عن وعلة بن عبد الرحمن بن وثاب عن عبد الرحمن بن علي عن أبيه عن النبي..الحديث قال أبو عبد الله، **في إسناده نظر**.

وأما حكمه بأنه الأصح أو الأثبت فلا يلزم منهالحكم بالصحة، فقد يقال هذا ويكون الحديث ضعيفاً أو حسناً، بل مراده أنه أرجح شئ في الباب، أو أقله ضعفاً، وهذا مستعمل عند تلميذه الترمذي كثيراً[50].

1 – (ح: 921): حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، حدثنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي قال: «إذا عطس فليقل: الحمد لله، فإذا قال فليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، فإذا قال له: يرحمك الله فليقل: يهديك الله ويصلح بالك».

قال أبو عبد الله: **أثبت مايروى في هذا الباب** هذا الحديث الذي يروى عن أبي صالح السمان.

2 – (ح: 1093): حدثنا إسحاق بن العلاء، حدثني عمرو بن الحارث، حدثني عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد حدثنا يزيد عن شريح أن أبا حي المؤذن حدثه أن ثَوبان مولى رسول الله حدثه إن النبي قال: «لا يحل لامرئ مسلم أن ينظر إلى جوف بيت حتى يستأذن فإن فعل فقد دخل، ولا يؤمَّ قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم حتى ينصرف، ولا يصلي وهو حاقن حتى يتخفف» قال أبو عبد الله: **أصح ما يروى في هذا الباب** هذا الحديث.

50 السيوطي, تدريب الراوي, 1:83. عتر, الإمام الترمذي, 175.

المبحث السابع: صنعة المتن

بلغ عدد الأبواب في الأدب المفرد 644 باباً وتعدد تراجمه وأساليبه وتنوعت، وستكون دراستنا هنا خلال ثلاثة مطالب: 1**–تراجم الأبواب**.2 **–التعليق على المتن**.3**–تكرار المتون والاختصار**.

المطلب الأول: تراجم الأبواب

درج العلماء المصنفون في الحديث وخصوصاً أصحاب الكتب الستة على ترتيب الأحاديث وتنسيقها ضمن مجموعات بشكل دقيق، عرفت بالكتب والأبواب حسب الموضوعات، حيث كانوا يجمعون الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد ثم يعلمون عنها بعناوين – سميت بالتراجم –ترشد القارئ وتقربه من الفهم من الوهلة الأولى عندما ينظر إلى الكتاب.

وقد استظهر العلماء من فعل هؤلاء المحدثين فوائد جليلة عظيمة، وقد امتاز بفن التراجم الإمام البخاري حتى قيل «فقه البخاري في تراجمه».

والإمام البخاري سلك طريقاً في الجامع الصحيح حيث كان يضع عنوان (كتاب) للعناوين الجامعة للمتفرقات المتعددة، و (باب) للمسألة المعينة بخصوصها، لكنه في الأدب المفرد لم يستعمل (كتاب) بل اكتفى بالباب حيث أن الموضوع العام للكتاب واحد فهو ليس جامع ولا سنن بل موضوعه (الأدب) الذي هو كتاب من كتب الجامع.

1 – أنواع التراجم في الأدب المفرد:

استعمل الإمام البخاري في الأدب المفرد الطرق الثلاثة المعروفة في التراجم وهي:

آ – **التراجم الظاهرة:** أي التي تدل على مضمون الباب من الأحاديث دلالة واضحة لا تحتاج إلى إعمال فكر لمعرفة وجه الاستدلال، ومن أمثلتها:

(ب: 285) – باب من تعوذ بالله من الكسل. ومتن الحديث (656) «اللهم إني أعوذ بك من الكسل والمغرم.... ».

(ب: 286) – باب من لم يسأل الله يغضب عليه. ومتن الحديث (658) «من لم يسأل الله يغضب عليه».

(ب: 284) – باب من قال: يستجاب للعبد مالم يعجل. ومتن الحديث (654) «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول: دعوت فلم يستجب لي».

ب – التراجم الخفية أو الاستنباطيَّة: وهي التي يحتاج قارئ أحاديث الباب إلى إعمال فكره فيها لمعرفة كيفية دلالة عنوان الباب على هذه الأحاديث، ومن أوضح أمثلتها طريقة الاستفهام أو الشرط في عنوان الباب أو أن يضع العنوان آية قرآنية.

أما الآيات:

1 – (ب: 1) باب قوله تعالى: { ووصيّنا الإنسان بوالديه حسناً } [العنكبوت: 8].

2 – (ب: 306) باب الغيبة وقول الله تعالى { ولا يغتب بعضكم بعضاً } [الحجرات: 12].

3 – (ب: 485) باب { ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم } [النور: 58].

4 – (ب: 486) باب قول الله { وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم } [النور: 59].

وأما **الاستفهام أو السؤال** الذي يصوغ به الإمام ترجمة الباب.

1 – (ب: 374) باب (هل يُكَنَّى المشرك؟) وأورد فيه قصة عبد الله بن أبي بن أبي سلول قبل الإسلام، وقول رسول الله عنه «أي سعد ألا تسمع ما يقول أبو حُبَاب؟» إذاً يجوز، ولكنه أورد هذا التعليق لبيان فائدة علمية استنباطية من هذه القصة.

2 – (ب: 379) باب كيف المشي مع الكُبَراء وأهل الفضل؟ وذكر قصة سير سيدنا بلال مع رسول الله، وكيف كان يمشي خلفه ولا يرضى المشي أمامه، فعدها الإمام البخاري أدباً وقاعدة سلوكية وترجم الباب بما يفيد.

3 – (ب: 498) باب كيف يقوم عند الباب؟

وذكر حديث عبد الله بُسر أن رسول الله لم يكن يستقبل الباب بل يقف يميناً أو شمالاً، واستفاد منه عنوان الباب.

4 – (ب: 515) باب كيف الرد على أهل الذمة؟

وذكر حديث «إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم فإنما يقول السام عليكم فقولوا: وعليك».

وهكذا هذان البابان الأخيران يظهران النظرة الاستباطية الدقيقة عند الإمام البخاري من كل قصة وأخذ فائدة وحكمة وقاعدة فقهية أو سلوكية.

وأما **الشرط**: وليس المراد ظاهر الشرط بل استفادة حكم من هذا التقييد، ما حكمه وماذا يترتب عليه.

1 – (ب: 423) باب إذا عطس مراراً.

2 – (ب: 434) باب إذا ضرب الرجل فَخِذ أخيه ولم يُرِد به سوءاً.

3 – (ب: 501) باب إذا دخل ولم يستأذن.

ج – التراجم المرسلة: وهي التي اكتفى بها بالعنوان «باب» دون أن يترجم بشيء، استعمل الإمام البخاري هذه الطريقة في التراجم في مواضع قليلة فيما ظهر لي منها:

1 – (ب: 279) (باب) هكذا فقط، أورد تحته اثني عشر حديثاً جملتها في الدعوات.

2 – (ب: 380) (باب) أورد تحته حديثين وبيان ترابطهما يحتاج إلى بعد نظر المحدثين.

وقد تحدث الإمام ابن حجر العسقلاني عن قضية الترجمة المرسلة في فتح الباري فقال: «قوله: باب، كذا هو في روايتنا بلا ترجمة.... الباب إذا لم يُذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به، كصنيع مصنفي الفقهاء[51]».

وفي موضع آخر قال: «قوله: باب، كذا هو في الأصل بلا ترجمة، وكأنه بيض له فاستمر كذلك وأما قول ابن رشيد: إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب، فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة.... »[52].

وبنظرة استقرائية للأبواب التي ذكرها الإمام البخاري يظهر لنا عدة ملاحظات.

1 – جاءت بعض الأبواب بشكل مجموعات، تعالج كل مجموعة منها موضوعاً واحداً، ولكن هذا لم يحل دون أن يندّ من مجموعة ما، ليأتي في مكان آخر بعيداً عنها.

2 – وجود بابين أو أكثر تحمل عنواناً واحداً، في أماكن متقاربة تارة، ومتباعدة تارة أخرى، ومن أمثلة ذلك:

- باب ما يقول إذا أصبح، جاء في (ب: 272، 573) -باب دعوات النبيّ جاء في (ب: 288، 291).

- باب التؤدة في الأمور، جاء في (ب: 266، 267، 395). - باب من تعوذ من الكسل، جاء في (ب: 285، 348). - باب الحياء، جاء في (ب: 271، 637). - باب في الغناء واللهو، جاء في (ب: 340، 398).

هذا على الرغم من اختلاف الأحاديث المندرجة تحت هذه العناوين للأبواب.

3 – وجود أبواب ذات موضوع واحد، جاءت في أماكن متباعدة، ومن أمثلة ذلك:

51 العسقلاني, فتح الباري, 1/ 64.

52 المرجع السابق, 558/1.

- موضوع الشورى، الذي جاء في الأبواب (ب: 128 – 130) ثم جاء ما يتعلق به في (ب: 195) وعنوانه (باب من أشار على أخيه وإن لم يستشره).
- موضوع التمني، الذي جاء في (ب: 388)، جاء ما يكمله – سابقاً عليه – في (ب: 343) تحت عنوان (باب ما يكره من التمني).
- موضوع المصافحة، الذي جاء في (ب: 440) وجاء ما يكمله في (ب: 465) تحت عنوان (باب دهن اليد للمصافحة).

4 – وجود أبواب متباعدة جرت عادة المصنفين على وضعها متجاورة، ومثال ذلك:
- موضوع الغيبة: الذي جاء في الأبواب (ب: 305 – 307) وجاء موضوع النميمة في (ب: 150) وقد جرت العادة أن الحديث عن الغيبة والنميمة يكون متلازماً.
-موضوع التمادح: الذي جاء في (ب: 153) وجاء في باب: ما يقول الرجل إذا زُكي (ب: 326) والظاهر تلازم هذين البابين.

5 – وجود أبواب جاءت في وسط مجموعة أبواب ذات موضوع واحد فقطعتها عن بعضها ومن أمثلة ذلك:
- باب دعوة المظلوم (ب: 223). فقد سبقه: باب (اصطناع المال) (ب: 222) وتبعه باب (سؤال العبد الرزق) (ب: 224) وهما في موضوع واحد.
- باب البناء (ب: 334). فقد سبقه باب (قول الرجل: ويلك) (ب: 333) وتبعه باب (قول الرجل، لا وأبيك) (ب: 335) وهما في موضوع واحد.

6 – وجود أحاديث في بعض الأبواب لا تمت إلى تراجمها بصلة على الرغم من إمعان الفكر فيها طويلاً[53]، وقد أشار الشارح إلى بعضها:

53 البخاري, الأدب المفرد, 15. مقدمة المحقق.

– مثالها ما ذكر شارح الأدب المفرد الشيخ فضل الله الجيلاني في باب (العيادة في جوف الليل) فيه أربعة أحاديث (ح: 496 – 499).

أما الأول: (ح: 496) فظاهر اتصاله بعنوان الباب فنصه «... **لما ثقل حذيفة سمع بذلك رَهْطُه الأنصار فأتوه في جوف الليل** أو عند الصبح، قال أعوذ بالله من صباح النار، ثم قال: جئتم بما أُكَفَّن به؟ قلنا: نعم، قال: لا تُغالوا بالأكفان فإنه إن يكن لي عند الله خير بدلت به خيراً منه، وإن كانت الأخرى سلبت سلباً سريعاً» فدلالته على الباب ظاهرة.

أما الثاني والثالث: (ح: 497 – 498) فهي ذات صلة بأجر المريض الصابر، ويمكن إلحاقها بباب كفارة المريض الذي يسبق الباب الذي وردت فيه، أما الرابع: (ح: 499) فهو في عيادة رسول الله لسعد ووصيته ورقيته له، وليس فيه إشارة إلى كونها في الليل، وقد علق على الثلاثة الجيلاني قائلاً: «هذه الأحاديث الثلاثة الأخيرة لا تتعلق بالباب إلا أن يكون دخل باب العيادة في جوف الليل في باب آخر».

7 – وجود تراجم جاءت بصيغة مختصرة، من أمثلتها:

1 – (ب: 561) باب التربع. 2 – (ب: 562) باب الاحتباء. 3 – (ب: 564) باب الاستلقاء.

4 – (ب: 608) باب القمار. 5 – (ب: 622) باب الظن. 6 – (ب: 621) باب الوسوسة.

8 – ووجود تراجم جاءت مفصلة وأغلبها استنباطية.

1 – (ب: 549) باب إذا أرسل رجلاً إلى رجل في حاجة فلا يخبره.

2 – (ب: 567) باب الشيطان يجئ بالعُود والشيء يطرحه على الغراس.

3 – (ب: 629) باب من كانت له حاجة فهو أحق أن يذهب إليه.

المطلب الثاني: تعليق الإمام البخاري على المتون

كما مر معنا فإن الإمام البخاري كان يعلق على الأسانيد بالتعريف براوٍ مبهم أو اسمه قد يشكل مع غيره، أو يذكر مكان الرواية أو زمانها أو يحكم على الاسناد، وكذلك للإمام البخاري تعليقات على المتون من خلال عدة نقاط.

آ – فقد يعلق الإمام البخاري على المتن **شارحاً لكلمة غريبة فيه أو معرفاً بشخص يذكر فيه، و**مثاله:

1 – (ح: 130): عن محمد بن علي ابن الحنفية: «هل جزاء الإحسان إلا الإحسان» قال: هي مُسَجَّلة للبر والفاجر، **قال أبو عبد الله: قال أبو عبيد: مُسَجَّلة مرسلة.**

2 – (ح: 165) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «إذا سرق المملوك بِعْهُ ولو بِنَشّ» **قال أبو عبد الله: النشّ عشرون، والنواة خمسة، والأوقية أربعون.**

3 – (ح: 1244) عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «اختتن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة، واختتن بالقَدُوم» **قال أبو عبد الله: يعني موضعاً.**

4 – (ح: 1253) «..... فقال يحيى: أمّنا في هذا المسجد رجل من بني كنانة من أصحاب النبي يكنى أبا قِرْصافة أربعين سنة....» **قال أبو عبد الله: أبو قرصافة اسمه جُنْدَرَة بن خَيْشَنَة.**

ب – وتارة يعلق **مبيناً فائدة مهمة جداً لشرح الحديث وتحديد المراد منه**، ومثاله:

- (ح: 1297) عن إبراهيم قال: «كان أصحابنا يرخصون **لنا** في اللُّعَب كلها غير الكلاب» **قال أبو عبد الله: يعني الصبيان.** فهذا تفسيره لكلمة (لنا) في المتن واعتمد على تفسيره هذا نظرٌ لبقية الأحاديث في ترجمة الباب فقال: باب: لعب الصبيان بالجوز.

المطلب الثالث: تكرار المتون واختصارها

آ – **التكرار**: بينا في الحديث أن تعدد الأسانيد وتكرار الأحاديث ذو أهمية كبيرة وفوائد عظيمة، لا سيما عند الإمام البخاري دقيق النظر في فهم المتون والاستباط منها، وقد وقع التكرار هنا كثيراً من أمثلته:

1 – (ح: 177) و (ح: 180) هذا الحديثان هما حقيقة حديث واحد اختلف إسناده إلى الصحابي، أما متنه: فالأول: مختصر «من لطم عبده أو ضربه حداً لم يأته فكفارته عتقه». والثاني: مفصل ذكر سبب ورود الحديث ثم «من ضرب مملوكه حداً لم يأته أو لطم وجهه فكفارته أن يعتقه».

2 – (ح: 231) هذا الحديث متنه «كل معروف صدقة» وعنوان الباب (قول المعروف).

و (ح: 224) هذا الحديث متنه «كل معروف صدقة» وعنوان الباب (إن كل معروف صدقة).

3 – (ح: 192) متن هذا الحديث «للملوك طعامه وكسوته ولا يُكَلَّف من العمل إلا ما يطيق».

و (ح: 193) متن هذا الحديث «للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف إلا ما يطيق».

وهما حديث واحد عن أبي هريرة اختلف إسناده ومتنه بفائدة كما رأينا.

4 – وحديث سيدنا ابن عمر أورد في 3 مواضع في: (العبد راع) و (الرجل راع) و (المرأة راعية).

وساق لكل متن إسناداً مختلفاً، ووقع الاختلاف في المتون: (ح: 206) قال «فالأمير الذي على الناس راع» (ح: 212) قال «فالأمير راع.....» «الإمام راع.....»

ب – الاختصار: رأينا أنه قد يكرر المتن كله لاختلاف بسيط فيه فائدة فقهية أو استنباطية، ولكنه تارة لا يكرره بل يذكر موضع الزيادة فقط، مثاله:

1- (ح: 894) متنه « مَن عَالَ جاريتين حتى تُدْرِكا دخلتُ أنا وهو في الجنة كهاتين » وأشار محمد بن عبد العزيز بالسَّبَّابة والوسطى.

2- (ح: 895) لم يذكر إسناده بل متنه مباشرة « وبابان يعجلان في الدنيا: البغي وقطيعة الرحم ».

الخاتمــة

وهكذا في نهاية بحثنا نصل إلى نتائج خلاصتها: إن كتاب الأدب المفرد من حيث موضوعه كتاب مهم في مقصده، جمع فيه البخاري جملة عظيمة من الأحاديث والآثار في الآداب والأخلاق والفضائل، ولا شك أن التحلي بها مقصد أساسي من مقاصد الشريعة.

من حيث الإسناد: جمع فيه أنواع الحديث المختلفة، وبذكره للضعيف للعمل به فهو يوافق جمهور المحدثين على جواز واستحباب العمل بالضعيف بشروطه في فضائل الأعمال.

جاء له فيه أسانيد عالية منها الثلاثيات، استعمل فيه تعدد الأسانيد وتكرار الأحاديث واختصارها، وحكم على بعض الأسانيد.

من حيث المتن: ظهر اتقان البخاري وتألقه في التراجم الاستنباطية أو الخفية، وكان يختصر المتون تارة ويكررها تارة أخرى، كما كان يعلق على المتون أحياناً.

هذا كله فيما يتعلق بالصنعة الحديثية أما نقد المتن وموضوعات متون البخاري فهي ليست هدف البحث وقد ذكرت في المقدمة أنه تناولتها بالبحث رسائل علمية في بعض الجامعات مما لا صلة له بمنهجي في هذه المقالة.

المصادر والمراجع

البخاري. محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2001.

ـــــــ. الأدب المفرد، ت: صالح أحمد الشامي، دار القلم، دمشق، 2002.

ـــــــ. الجامع الصحيح، دار السلام، الرياض، 2000.

البقاعي. علي نايف، مناهج المحدثين الخاصة والعامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2003.

الترمذي. محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار السلام الرياض، 2000.

الجيلاني. فضل الله، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، المكتبة الإسلامية، حمص.

الخطيب. أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الخطيب. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر، بيروت، 1967.

الذهبي. شمس الدين، الكاشف، ت: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، 1992.

ـــــــ، المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.

السبكي. تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، ت: محمود الطناحي، دار هجر، 1994.

السخاوي. شمس الدين، القول البديع، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، السعودية، 2002.

السيوطي. جلال الدين، تدريب الراوي، دار الكلم الطيب، دمشق، 2006.

العسقلاني. ابن حجر، تجريد الأسانيد، دار المعرفة، بيروت، 1994.

ـــــــ. تقريب التهذيب، ت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

ـــــــ. تهذيب التهذيب، طبع الهند 1907.

ـــــــ. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت.

ـــــــ. لسان الميزان، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت،2002.

ـــــــ. هدي الساري، وهي مقدمة شرحه للبخاري، ت: محمود فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.

العقيلي. أبو جعفر، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي قلعجي، المكتبة العلمية، بيروت، 1994.

الفيروزآبادي مجد الدين. القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت،1993.

القاسمي. محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ت: محمد بهجت البيطار، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1961.

الكتاني. محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة، ت: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت– 1986.

الكوثري. محمد زاهد، مقالات الكوثري، نشرها: محمد راتب حاكمي.

اللكنوي. عبد الحي، ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1997.

ـــــــ. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 2001.

المزي. جمال الدين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

النووي. محيي الدين، تهذيب الأسماء واللغات، دار الفكر، بيروت، ط1، 1993.

ابن الجوزي. أبو الفرج، الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

ابن النديم. أبو الفرج، الفهرست، ت: رضا تجدد.

ابن أبي حاتم. عبد الرحمن، الجرح والتعديل، تصوير دار إحياء التراث العربي،

بيروت،1953.

ابن عدي. عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، 1985.

ابن حبان. أبو حاتم، المجروحين، ت: محمود زايد، دار الوعي، حلب، 1976.

حاجي خليفة. كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

عتر. نور الدين، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1970.

ـــــ. مناهج المحدثين العامة، دار الفكر، دمشق، 2004.

ـــــ. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، 1997.

ممدوح محمود سعيد. التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، 2000.

Kaynakça

Askalani, İbn Hacer. *Takribü't-Tehzib*. Thk. Adil Mürşed, Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1996.

Askalani, İbn Hacer. *Tehzibül'Tehzib.* Hindistan, y.y., 1907.

Askalani, İbn Hacer. *Fethu'l-Bârî*. Thk. Muhammed Fuad Abdülbaki, Beyrut: Daru'l-Marife, ts.

Askalani, İbn Hacer. *Hedyü's-Sârî*. Thk. Mahmud Fuad Abdülbaki, Beyrut: Daru'l-Marife, ts.

Askalani, İbn Hacer. *Lisânü'l-Mîzân*. Thk. Abdülffettah Ebu Gudde, Beyrut: Daru'l-Beşâir, 2002.

Askalani, İbn Hacer. *Tecrîdü'l-Esânîd*. Beyrut: Daru'l-Marife, 1994.

el-Buhâri, Muhammed b. İsmail. *El-Edebu'l-Müfred*. Thk. Muhammed Fuad Abdülbâkî, Beyrut: Daru'l-Beşâiri'l-İslâmiyye, 2001.

el-Buhâri, Muhammed b. İsmail. *El-Edebu'l-Müfred*. Thk. Salih Ahmet eş-Şâmi, Şam: Daru'l-Kalem, 2002.

el-Buhâri, Muhammed b. İsmail. *El-Câmiu's-Sahîh* Riyad: Dâru's-Selâm, 2000.

el-Bukâi, Ali Nayef. *Menâhicu-l-Muhaddisîn el-Hâssa ve'l-Âmme.* Beyrut: Daru'l-Beşâiri'l-İslâmiyye, 2003.

el-Ceylanî, Fadlullah. *Fadlullah es-Samed fî Tavdîh'il-Edebi'l-Müfred*. Hums: El-Mektebetü'l-İslâmiyye, ts.

el-Hatib. Ahmed b. Ali. *Târihu Bağdât*. Beyrut: Daru-l-Kütübi-l-İlmiyye, 2003.

el-Hatib, Muhammed Acac. *Usûlü'l-Hadîs Ulûmühü ve Mustalahuh.* Beyrut: Daru'l-Fikr, 1967.

el-Kasimî, Muhammed Cemaleddin. *Kavâidü't-Tahdîs.* Thk. Muhammed Behcet Bîtâr, Kahira: Dâru İhyai't-Türâsi'l-Arabî, 1961.

el-Kettânî, Muhammed b. Cafer. *Er-Risâletü'l-Müstetrafe*. Thk. Es-Seyyid Muhammed el-Muntasır, Beyrut: Daru'l-Beşâir, 1986.

el-Kevserî, Muhammed Zâhid. *Makâlâtü'l-Kevserî.* Nşr. Muhammed Râtip Hâkimî. Hums: y.y., ts.

el-Leknevî, Abdülhay. *Er-Ref'u ve't-Tekmîl fî'l-Cerh ve't-Ta'dil*. Thk. Abdülfettâh Ebu Gudde, Halep: Mektebetü'l-Metbûâti'l-İslâmiyye, 2001.

el-Leknevî, Abdülhay. *Zaferu'l-Emânî bi Şerhi Muhtasari's-Seyyid eş-Şerîf el-Cürcânî*. Thk. Abdülfettâh Ebu Gudde, Halep: Mektebetü'l-Metbûâti'l-İslâmiyye, 1996.

el-Mizzî, Cemaluddîn. *Tehzîbü'l-Kemâl fî Esmâir'-Ricâl*. Thk. Mecmüatün mine'l-Bâhisîn, Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1996.

el-Ukaylî, Ebu Cafer. *Ed-Duafâü'l-Kebîr*. Thk. Abdülmu'tî, Kal'acî, Beyrut: el-Mektebetü'l- İlmiyye, 1994.

en-Nevevî, Muhyiddîn. *Tehzîbü'l-Esmâi ve'l-Lugat*. Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1993.

es-Sahavî, Şemsüddin. *El-Kavlü'l-Bedî*. Thk. Muhammed Avvâme, Suudi Arabistan: Müesesetü'r-Reyyân, 2002.

es-Sübüki, Taceddin. *Tabakâtü'ş-Şafiîyyeti'l-Kübrâ*. Thk. Mahmud et-Tanâhi, Kahira: Daru Hecer, 1993.

es-Süyûtî, Celaleddin. *Tedribü'r-Râvî*. Thk. Bedî Seyyid el-Lahâ, Şam: Daru'l-Kelimi't- Tayyip, 2006.

et-Tirmizî, Muhammed b. İsa. *Sünenü't-Tirmizî*. Riyad: Daru'l selam, 2000.

ez-Zehebî, Şemsüddin. *El-Kâşif,* Thk. Muhammed Avvâme. Cidde: Daru'l-Kıble, 1992.

ez-Zehebî, Şemsüddin. *El-Muğni fî'd-Duafa*. Thk. Nureddin Itr, Katar: Daru İhyai't-Türâs, 1995.

Fîrûzâbâdî, Mecdüddin. *El-Kâmûsü'l-Muhît*. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1993.

Hâcî Halîfe. *Keşfüz-Zünûn*. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1993.

İbn Adî, Abdullah. *El-Kâmil fî Duafâi'r-Ricâl*. Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1985.

İbn Ebi Hâtim, Abdurahman. *el-Cerh ve't-Ta'dîl*. Beyrut: Tasvîru Dâri İhyait'-Türâs, 1953.

İbn Cevzî, Ebu'l-Ferec. *Ed-Duafâü ve'l-Metrûkîn*. Thk. Abdullah el-Kâdî, Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1996.

İbn Hibbân, Ebu Hâtim. *El-Mecrûhîn.* Thk. Mahmud Zâyid, Halep: Dâru'l-Va'y, 1976.

İbn Nedîm. *El-Fihrist.* Thk. Rıza Teceddüd, Beyrut: Dâru'l-marife, ts.

Itr, Nureddin. *El-İmam et-Tirmizî, ve'l-Müvâzenetü Beyne Cami'ihi ve Beyne's-Sahihayn. Beyrut:* Müessesetü'r-Risâle, 1970.

Itr, Nureddin. *Menâhicu-l-Muhaddisin el-Âmme*. Şam: Dâru'l-Fikr, 2004.

Itr, Nureddin. *Menhcü'n-Nakd fî Ulûmi'l-Hadis*. Şam: Dâru'l-Fikr, 1997.

Memduh, Mahmud Saîd. *Et-Ta'rif bi Evhâmi Men Kasseme es-Sünen ilâ Sahih ve'd-Daîf.* Dubâî: Dâru'l-Buhûs lid'Dirâseti'l-İslâmiyye, 2000.

The Methodology of Imām al-Bukhārī In *al-Adab al-Mufrad*

Summary

Imām al-Bukhārī is considered one of the foremost prominent scholars of ḥadīth. He has enriched the Islamic library with great treasures from which generations have benefited time after time. Prophetic manners and proprieties are the pristine source from which the community derives its moral system and abiding values. Indeed, nations are defined by whatever endures of their own ethics. This is why Bukhārī's book entitled *al-Ādāb al-mufrad* is considered a reference-work in ḥadīth and ethics (*akhlāq*) for the Muslim community.

This study aims to illustrate the significance of this book and its subject. It confirms the authenticity of its authorship and shows Imām al-Bukhārī's methodology in it as to the various ḥadīths it contains, their respective speakers and their status with regard to acceptance or rejection. It touches on the two disciplines of transmission chain (*isnād*) and textual content (*matn*). The former is related to narrators, its function is to verify their names and their respective status with precision - whether they are among other aspects unknown, obscure, anonymous and the like – as well as the multiplicity of chains, the modalities of acquisition and audition, the commentary on the chains, and the verdict of authentication. As for the textual content is studied from the viewpoint of chapter-headings, commentary on the texts, their repetition or abridgment, and many other aspects.

The study also aims to show Imām al-Bukhārī's stance regarding the use of weak ḥadīths for good deeds – an issue of great controversy in recent times, especially with regard to Imām al-Bukhārī. In reality, the attribution to Imām al-Bukhārī of the position that it is impermissible to put weak ḥadīths into practice – on the basis of his exclusive use of sound ḥadīths in his book *al-Jāmiʿ al- ṣaḥīḥ* – is an entirely spurious claim. The proof of this is that in

the latter book he did not content himself with the criteria agreed upon among scholars over what constitutes a sound ḥadīth, but was much more demanding and stricter with regard to narrators of ḥadīths. Thereafter, he himself followed up with another book in which he compiled ḥadīths related to proprieties, morals and excellent traits that would serve as a prophetic program for for all Muslims, and which he named *The Singular Book of Manners* (*al-Ādāb al-mufrad*). Since such subjects are the type that accept the use of fair (*ḥasan*) and weak (*ḍaīf*) reports –in accordance to what al- Bukhārī's teachers and his teachers' teachers had stipulated, such as Aḥmad b. Ḥanbal, Ibn Mahdī, and Ibn al-Madīnī– he included weak ḥadīths in that book. He did so because no other reports might be found to illustrate a particular subject-heading, and also because it is permissible to put weak ḥadīths into practice in such a context, provided such does not initiate an independent juridical ruling or contradict the pre-existing legal foundations and the texts they are based on.

The study also seeks to emphasize the importance of the knowledge of the various methodologies used by ḥadīth scholars for students interested in sacred knowledge in general, and for those who specialize in the field of prophetic ḥadīths in particular.

Keywords: Imām al-Bukhārī**,** ḥadīth**,** good manners**,** weak, methodology.